

Distr.: General
29 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة"

بيان مقدم من دعاة حقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الجاري الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1



بيان

مشكلة الأمن الغذائي للنساء الريفيات وتأثير الأمن الغذائي للأسر المعيشية على الأمن الشخصي للنساء

مقدمة

يعالج هذا البيان التحديات التي تواجه النساء الريفيات في تحقيق الأمن الغذائي، بالتركيز تحديداً على وصول النساء للموارد الطبيعية والإنتاجية، والربط بين الأمن الغذائي للأسر المعيشية والفقر وتأثير انعدام الأمن الغذائي على الأمن الشخصي للنساء. وفي عام ١٩٧٩، أبرزت الجمعية العامة أهمية هذه المسائل باعتمادها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء. وبوجه خاص، تقرر المادة ١٤ بالدور الذي تضطلع به النساء الريفيات في بقاء أسرهن المعيشية اقتصادياً، وتحديد التدابير الملائمة التي يتعين على الدول الأطراف اتخاذها من أجل القضاء على التمييز ضد النساء في المناطق الريفية وتعزيز دور النساء في التنمية الريفية. وعلى الرغم من أن الاتفاقية تضم ١٨٧ دولة، فلا تزال النساء الريفيات يواجهن فجوات كبيرة بين الجنسين في الإنتاج الزراعي، وفي فقر الأسر المعيشية، وفرص إدرار الدخل، والأمن الشخصي.

الأمن الغذائي الوطني: وصول النساء إلى الموارد الطبيعية والإنتاجية

يعتمد الأمن الغذائي الوطني إلى حد كبير على عمل النساء الريفيات في القطاع الزراعي. ووفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في عام ٢٠١١، تنتج النساء الريفيات زهاء ٥٠ في المائة من غذاء العالم. ومع ذلك، فإن عدم المساواة في الوصول إلى الموارد الطبيعية والإنتاجية، مثل الأرض والائتمان والتكنولوجيا والتعليم، يعوق الإنتاجية الزراعية للنساء. ومن خلال إزالة تلك العراقيل، تقدّر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن النساء الريفيات قد يزدن مجموع النواتج الزراعية بنسبة تتراوح بين ٢,٥ و ٤ في المائة، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من عدد الجوعى في العالم بنسبة تتراوح بين ١٢ و ١٧ في المائة (منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٠-٢٠١١: النساء في الزراعة - سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية، روما ٢٠١١).

وبينما يوجد الوصول إلى الأراضي والأصول المالية في صميم كفاءة الإنتاجية الزراعية، يعاني النساء الريفيات بشكل ثابت من الغبن في توفر تلك الأصول. وفيما يتعلق بالأراضي، فإن احتمال حيازة النساء وتشغيلهن للأراضي على صعيد جميع البلدان النامية

قليل، كما أن الأراضي التي يحصل عليها غالبا ما تكون من نوعية أدنى وكثيرا ما يمر ذلك بوساطة قريب من الذكور. وعلى سبيل المثال، أفاد البنك الدولي أن النساء في المكسيك في عام ٢٠٠٩ شكّلن ٢٢,٤ في المائة فقط من حائزي الأراضي المسجلين في الأراضي الزراعية المشاع، بينما انخفضت هذه النسبة إلى أقل من ١٠ في المائة في الهند ونيبال وتايلند. كما أن الوصول للأراضي يرتبط على نحو جلي بالأصول المالية، مثل الائتمان. وكثيرا ما يدفع التمييز المؤسسي من قبل المقرضين في القطاعين العام والخاص النساء إلى خارج السوق أو يمنحهن قروضا أقل بكثير من الرجال. ويصح ذلك بوجه خاص في اليابان وجمهورية كوريا، حيث تبيح التقاليد عضوية التعاونيات الائتمانية لأرباب الأسر المعيشية فقط، وهم عادة ما يكونون من الذكور في تلك المجتمعات الأبوية.

وإضافة إلى ذلك، تواجه النساء تحديات مماثلة في حصولهن على التكنولوجيا والتعليم، وكلاهما حيوي للإنتاجية الزراعية. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا، تنتشر الفجوات بين الجنسين عبر مجموعة من تكنولوجيات الزراعة تتراوح بين الأسمدة والآلات. وعلى سبيل المثال، في غانا، اعتمد ٣٩ في المائة فقط من المزارعات، مقابل ٥٩ في المائة من المزارعين الذكور، أنواع المحاصيل المحسنة بسبب حيازتهن لقدر أقل من الموارد الطبيعية والإنتاجية. ويمكن أيضا تفسير هذه الفجوة بالمستويات الأقل من رأس المال البشري المتوفرة في أوساط النساء الريفيات، ولا سيما في مجال التعليم. وعلى الرغم من أن الدراسات بينت أن التعليم يرتبط بقوة بالإنتاجية الزراعية ورفاهية الأسرة المعيشية، فلا يزال ثمة تحيز واسع النطاق ضد النساء في التعليم. ويتجلى ذلك بأوضح الصور في غانا، حيث تحظى النساء في المتوسط بستتين ونصف من التعليم مقابل خمس سنوات للرجال.

الأمن الغذائي للأسر المعيشية: النساء والفقير

حتى في ظل وجود قطاع زراعي منتعش، ما زالت النساء الريفيات يواجهن تحديات في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي داخل أسرهن المعيشية. وفي أغلب المناطق الريفية، ينبع تحدٍ رئيسي للأمن الغذائي للأسر المعيشية من الدور المزدوج للنساء في توفير الدخل لأسرهن والاضطلاع بالمسؤوليات المنزلية، والتي عادة ما تتضمن إعداد الطعام ورعاية الأطفال وجلب لوازم الأسرة المعيشية (انظر البيان الخطي المعنون "ترسيخ الأمن الغذائي في صفوف مزارعات الكفاف من النساء الريفيات: غانا نموذجا"، الذي قدمته منظمة "دعاة حقوق الإنسان" في الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة). وقد كشفت الدراسات أن النساء، عند النظر إلى مجموع الأنشطة، يعملن بوجه عام لساعات أطول مقارنة بالرجال. والواقع أن دراسة مصغرة أجريت في الهند وجدت أن النساء يعملن ٤٨٥ ٣ ساعة سنويا

مقابل ٢١٢ ساعة للرجال في مزرعة مساحتها هكتار واحد. ويتبدى مقدار عمل المرأة جليا أيضا في غانا وجمهورية ترانينا المتحدة وزامبيا، حيث تضطلع النساء بالمسؤولية عن ٦٥ في المائة من جميع أنشطة النقل في الأسر المعيشية الريفية، بما في ذلك جمع الوقود والمياه، إضافة إلى إتمام مهامهن المنزلية. ولذا فإن تلك التنازلات في تخصيص النساء لوقتهن تترك لهن خيارات محدودة فيما يتعلق بالمشاركة في سوق العمل، ولا سيما في القطاع الزراعي.

ولما كان الدخل مؤشرا لقدرة الأسرة المعيشية على تأمين الغذاء، فإن الفقر يُعد أيضا تهديدا رئيسيا للأمن الغذائي للنساء الريفيات في البلدان النامية. وفي السنوات الأخيرة، طرأ ارتفاع هائل في النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تعيلها إناث، وبينت الأدلة أن هذه الأسر المعيشية ممثلة بكثافة في صفوف الفقراء. وقد أقر إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥ بأن هذا التمثيل الكثيف يعود إلى حد كبير إلى التمييز في الأجور، والتفرقة المعنية، وغير ذلك من العراقيل المتصلة بنوع الجنس. وعلى سبيل المثال، ٥٥ في المائة من الأسر المعيشية تعيلها نساء في جمهورية فنزويلا البوليفارية، ويزيد احتمال عمل أغلب هؤلاء النساء في سوق العمل غير الرسمي وحصولهن على أقل من نصف راتب الرجل العامل في أنشطة مماثلة.

تأثير انعدام الأمن الغذائي على الأمن الشخصي للنساء

نتيجة للفقر وانعدام الأمن الغذائي، تواجه النساء الريفيات أيضا بشكل متزايد خطر العنف، ولا سيما العنف العائلي. وعلى الرغم من أن العنف العائلي يحدث على نطاق جميع الطبقات الاجتماعية - الاقتصادية، فإن النساء الفقيرات أكثر عرضة لمعاناته. وحينما لا يكون بوسع الرجال ذوي الوضع الاجتماعي - الاقتصادي المتدني إعالة أسرهم، فإنهم ربما يلجأون للعنف، وبالأخص ضد زوجاتهم أو شريكات حياتهم بسبب الإحباط وانعدام الأمل. وفي الهند، حيث يتضرر من الفقر زهاء ٣٠ في المائة من سكان الريف، وجد استقصاء أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن العنف ضد النساء أن الضحية والمعتدي عليها كانا مرتبطين في ٩٤ في المائة من الحالات، وفي ٩٠ في المائة من تلك الحالات كانت الزوجة ضحية لاعتداء زوجها. كما كشف الاستقصاء نفسه أن تسعا من بين كل عشر حالات قتل للنساء كانت نتيجة لقتل الأزواج لزوجاتهم.

والعنف العائلي واسع الانتشار أيضا داخل "الدائرة الخاصة" في أماكن تضم قطاعات سكانية ريفية مهمشة واسعة مثل نيكاراغوا، ثاني أفقر بلدان أمريكا اللاتينية. والواقع أن ثمة تقارير تشير إلى أن ٣٠ في المائة من نساء نيكاراغوا بين سني ١٥ و ٤٩ تعرضن للإساءة على يد الزوج أو الشريك (انظر مارينا بريغو - كارون، "العنف الجنساني في حياة عاملات الصناعات التصديرية في نيكاراغوا"، النشرة الإخبارية لشبكة

نساء أمريكا الوسطى، العدد ٢١، ٢٠٠٦). ومما يبعث على الجزع أكثر عدد النساء اللاتي يعانين في صمت: فالدراسات تبين أن ٣٧ في المائة من نساء نيكاراغوا اللاتي يتحملن العنف الجسدي على أيدي الأزواج لا يُحدثن أحدا عن ذلك مطلقا.

كما أن النساء الريفيات اللاتي يعانين الجوع والفقر أكثر عرضة أيضا للاتجار بالبشر. ويلاحظ صندوق الأمم المتحدة للسكان أن المتجرين بالبشر يستطيعون العمل في هذا السياق، حيث يكون بوسعهم استغلال الأوضاع الاقتصادية المضطربة للنساء الفقرات. وعلى سبيل المثال، تضم منطقة جنوب آسيا ٤٠ في المائة من سكان العالم الفقراء فقرا مطلقا ممن يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا، والمنطقة بها ما يُقدَّر بمليوني امرأة يشاركن في تجارة الجنس. والواقع أن ٣٥ في المائة من الفتيات والنساء اللاتي تم الاتجار بهن من نيبال إلى الهند قد جُلبن تحت ذريعة الحصول على وظائف أفضل أجرا والخلاص من الفقر.

وعلاوة على ذلك، ينجم الاتجار بالبشر أيضا عن أنماط الهجرة المتغيرة. ففي إكوادور، حيث يعيش ٤٢ في المائة من السكان في فقر، تدفع الظروف الاجتماعية - الاقتصادية البائسة الرجال للهجرة خارج البلاد بحثا عن العمل. وفي ظل الافتقار إلى تدفق منتظم لدخل الأسرة المعيشية، تصبح النساء المتروكات في الوطن أشد فقرا، وهو ما يزيد من احتمال وقوعهن - وبناتهن - ضحايا للاتجار بالبشر.

التوصيات

نحن نحث الحكومات على اتخاذ تدابير ملائمة لزيادة الأمن الغذائي للنساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية عن طريق بحث وتنفيذ البرامج الرامية إلى تحقيق ما يلي:

- زيادة عدد النساء الريفيات في هيئات اتخاذ القرار المحلية والوطنية من أجل معالجة أوجه اللامساواة بين الجنسين في الإنتاج الزراعي، ولا سيما وصول النساء للموارد الطبيعية والإنتاجية، إضافة إلى الوصول لرأس المال البشري.
- الحد من الفقر في المناطق الريفية، ولا سيما في الأسر المعيشية التي تعيلها نساء، من خلال زيادة النسبة المئوية لتشغيل النساء، والقضاء على التفاوتات في الأجور بين الجنسين ومعالجة التنازلات المعقدة التي تقوم بها النساء الريفيات في تخصيصهن لوقتهن على نحو يمنع مشاركتهن في سوق العمل.
- القضاء على العنف ضد النساء عن طريق تمرير وإنفاذ التشريع الوطني، وتجرىم جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك، وليس حصريا، العنف من قبل

الشريك الحميم والاعتصاب والاعتداء الجنسي و "قتل الإناث"، وضمان ملاحقة مرتكبي تلك الجرائم بأقصى ما يتيح القانون.

- توعية الأطفال بمبادئ المساواة بين الجنسين من أبكر مراحل نموهم، مع مراعاة الهدف المتمثل في القضاء على الأشكال المؤسسية والاجتماعية الأبوية، التي هي بمثابة الجذر الرئيسي والتبرير الأساسي للتمييز ضد النساء في الدائرتين العامة والخاصة للمجتمع.